By- Kam'l, Ibrahim Mostepha

AB

Al-Ahram August 1, 1985 p.12

د . مهندس ابراهيم مصطفى كامل يقول :

# مشروع « مصر المستقبل » مخطط قومى جديد لمصر
# وملك لشعب مصر .. لم ولن أملك أن أسحبه

**فى حوار صريح مع الدكتور مهندس ابراهيم مصطفى كامل عن مشروعه « مصر المستقبل » يقول :**

**بنى مشروع مصر المستقبل - على عدة بديهيات ، تشكل اساسا لمخطط قومى للخمسة وعشرين سنة القادمة ، نؤمن به شيخوختنا ، ونفتح به ابواب مستقبل من السيادة فى كرامة ورخاء ، لأبنائنا والأجيال القادمة من ابناء الكنانة بإذن الله . ويمكن تلخيص هذه البديهيات على النحو الآتى :**

**١ - بديهى انه : لا سيادة ولا كرامة فى ظل الفقر الشديد المتزايد ، بزيادة سكان الوادى والدلتا ( ٣,٤ ٪ من مسطح مصر ) من ٤٨ مليون نسمة اليوم الى اكثر من ١٤٠ مليون نسمة بعد ٥٠ سنة فقط .. اى فى حياة ابنى وابنك الذى يبلغ اليوم اقل من ١٥ سنة .**

الدكتور ابراهيم كامل

**اذن لا محالة من اعادة تقييم كل مصادر الثروة فى مصر : لنفاضل بين الاستعمال الأمثل لكل منها فى اطار اجدى الحلول للوصول الى مخطط قومى** ، هو ملك لشعب مصر ، والتزام على كل مواطن فيها للعمل المنتج ، لبلوغ الأهداف المرحلية تحقيقا لرخاء الوطن ، ويشكل هذا المخطط القومى التزاما لكل الحكومات ايا كانت هويتها السياسية لضمان السير قدما - بالبلاد - نحو حياة من السيادة والكرامة .

**٢ - بديهى انه :** لا حياة بدون غذاء ينتج او يشترى من ناتج عمل اخر ، وقد بنى رخاء مصر فى الماضى ورخاء الامم المتقدمة حاليا على الزراعة كمصدر للغذاء وللمواد الاولية للصناعات الزراعية . فالغذاء امن والامن مصدر للرخاء . والرخاء سيادة . فلا امن لنا من حصيلة زراعة ٥,٨ مليون فدان تشكل ٣٠ ٪ فقط من حاجاتنا الغذائية المتضاعفة بزيادة عدد سكان مصر والتوسع العمرانى على حساب هذه الارض الزراعية ، وتفتيت الملكيات الزراعية وشبكات توزيع وصرف مياه الرى . وما نورثه اليوم لابنائنا من قضايا اجتماعية واقتصادية يستحيل فى اطارها المتهدم بناء المستقبل لجيل الفضاء والالكترونيات .

**اذن لا محالة من التوسع فى الرقعة الزراعية :**

لتوفير مساحات عظيمة للاستصلاح والزراعة ، تخطط وتستغل باحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا العصر وتملك

اذن لا محالة من التوسع فى الرقعة الزراعية :

لتوفير مساحات عظيمة للاستصلاح والزراعة ، تخطط وتستغل بأحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا العصر وتملك

لشعب مصر من اجيال المستقبل فى اسرع وقت ممكن لتشكل هذه الزراعة الحديثة قاعدة انتقال لصرح اقتصادى جديد .

**٣ - بديهى انه :** لا زراعة بدون ماء بالذات فى صحراء مصر غير المستغلة الآن ، والتى تشكل اكثر من ٩٠ ٪ من مسطح مصر ، ورغم توافر كميات عظيمة من مياه سطحية وجوفية الا اننا نبذرها اليوم باستمرارنا فى الاعتماد على نظام لنقل المياه والرى ولزراعتنا لمحاصيل تقليدية توارثناها عن القرون الماضية .

فنحن نهدر الآن **تسعة آلاف متر مكعب** من المياه سنويا فى المتوسط لزراعة فدان واحد يمكن ريه سطحيا **بأربعة آلاف متر مكعب** من المياه فقط فى المتوسط ، ويضيع خمسة الاف متر مكعب من المياه خلال شبكة نقل المياه وتوزيعها فى الحقول . هذا علما بان انظمة نقل المياه والرى المعاصرة ( رى سطحى ,او بالرش او بالتنقيط ) والمطبقة فى دول لها نفس ظروفنا بلغت اقل من **ألفين متر مكعب** سنويا للفدان .

**اذن لا محالة من اتخاذ كافة الاجراءات التنفيذية من خلال سياسة لترشيد استهلاك المياه لتوفير اكبر قدر منها ويشمل ذلك :**

أ - استغلال بحيرة السد العالى لزيادة من مخزون المياه من خلال معالجة البخر الذى يفقدنا حوالى عشرة مليار متر مكعب من المياه سنويا .

ب - اقامة نظام معاصر لنقل المياه من البحيرة الى الأراضى الزراعية الجديدة والقديمة يضمن عدم ضياع المياه هدرا اثناء النقل ويوفر على المزارع المصرى عناء رفع المياه الى الحقل ويمكنه من استعمال وسائل الرى الحديثة فى ارضه .

ج - استغلال المياه الجوفية فى الوادى والدلتا لزيادة كم المياه المتاح للتوسع الزراعى وتخزين المياه الاضافية للفياضانات العالية بعد امتلاء بحيرة السد العالى فى الخزانات الجوفية وراء لسنوات الجفاف المتتالية .

د - استغلال مياه الصرف - طالما توافرت - بدلا من القائها هدرا الى البحر ( ١٩ مليار متر مكعب سنويا ) .

عدا الاستفادة من مياه النيل الاضافية التى ستخصص لمصر بعد انجاز مشروعات اعالى النيل حسب الاتفاقيات الدولية بين دول حوض نهر النيل .

**٤ - بديهى انه :** لا زراعة بدون اراض مستصلحة قابلة للزراعة ومحاصيل زراعية تتناسب وسياسة توفير المياه سابقة الذكر . ليأمن شعب مصر فى غذائه وملبسه توفيرا لما ينفقه الآن على الاستيراد وتوفيرا لأعلى عائد اقتصادى من صادرات زراعية مصنعة تمكنه من بناء الرخاء فى باقى القطاعات الاقتصادية . وحيث ان الله وهب مصر طمى النيل الذى يحول رمال الصحراء الى اجود الاراضى الزراعية فقد يكون اساس استصلاح اراضى الصحراء هو جلب الطمى اليها الا اذا امكن استبدال الطمى بما يخصب ارض الصحراء :

**اذن لا محالة من تصنيف اراضى**

الى اجود الاراضى الزراعية فقد يكون اساس استصلاح اراضى الصحراء هو جلب الطمى اليها الا اذا امكن استبدال الطمى بما يخصب ارض الصحراء .

اذن لا محالة من تصنيف اراضى

**الصحراء المصرية اينما كانت :**

فى اطار الخطة القومية لاستصلاحها باستخدام طمى النيل او بدون الطمى ، مع وضع سياسة قومية للزراعة تتناسب والسياسة القومية لاستغلال المياه فى اطار مزارع ضخمة تديرها شركات اهلية يمتلك كل مصرى قادر على ذلك حصة من راس مالها ، ويملك كل عامل بها حصة من نصيب العمل من رأس مال الشركة توزيعا عادلا لناتج العمل ، ويمكن تمويل هذه الشركات الأهلية وطنيا ودوليا اذا توافرت ضمانات الادارة السليمة القادرة على ضمان تصدير جزء من الناتج مقابل العملات الصعبة بالبيع المسبق لكبرى الشركات العالمية لتجارة المنتجات الزراعية . كما يمكن توسيع نشاط تلك الشركات الأهلية ليشمل الصناعات الزراعية والحيوانية .

**٥ - بديهى انه :** اذا وفرنا قدرا كبيرا من الماء فستتمكن من توسع عظيم ، والموقف ببساطة :

**حاليا :**

متوسط ٩ آلاف متر مكعب مياه للفدان سنويا × ٥,٨ مليون فدان = ٥٢,٢ مليار م$^{٣}$

**خطة الوزارة :**

- متوسط ٧ الاف متر مكعب مياه للفدان سنويا × ٧,٥ مليون فدان = ٥٢,٥ مليار م$^{٣}$

**مشروع مصر المستقبل مرحلة اولى :**

- متوسط ٤ آلاف متر مكعب مياه للفدان سنويا × ١٣,١ مليون فدان = ٥٢,٤ مليار م$^{٣}$

**مشروع مصر المستقبل مرحلة ثانية :**

- متوسط ٢ الف متر مكعب مياه للفدان سنويا × ٢٦,٣ مليون فدان = ٥٢,٦ مليار م$^{٣}$

هذا دون الأخذ فى الاعتبار المصادر المائية الجديدة التى يمكن اضافتها فى المستقبل . وواضح ان مضاعفة الأراضى الزراعية بهذه الصورة الطموحة والممكنة ستتطلب من كل قطاعات الاقتصاد المصرى التكامل فى إطار الخطة القومية وكل ذلك سيحتاج الى استثمارات عظيمة من المال والجهود البشرية تدر على اقتصادنا مصر عائدا مباشرا وغير مباشر هو رخاء المستقبل .

**اذن لا محالة من اعداد الدراسات لهذا المخطط القومى والمشروعات المنبثقة عنه :** بما يضمن الطمأنينة التامة لمصادر التمويل الوطنية والدولية من حيث جدوى الدراسات الفنية والمالية . كما يجب توفير الخبرات الادارية المتخصصة فى تنفيذ وادارة مثل هذه الأعمال على اعلى مستوى من الكفاءة لضمان تسديد الكلفة من العائد وتدريب الفنيين المصريين فى القطاع الخاص على ادارة وتنمية مشروعاتهم .

**٦ - بديهى انه :** لاعداد مشروع مخطط قومى بهذا الحجم يجب التحرك فى مراحل متتالية من جمع المعلومات وتحليلها لبلوغ الأهداف المنشودة ويشمل ذلك :

أ - مرحلة دراسة ما قبل الجدوى لامكانات توفير المياه لزيادة الرقعة

مخطط قومى بهذا الحجم يجب التحرك فى مراحل متتالية من جمع المعلومات وتحليلها لبلوغ الأهداف المنشودة ويشمل ذلك :

١ - مرحلة دراسة ما قبل الجدوى لامكانات توفير المياه لزيادة الرقعة

الزراعية ونوعيات المحاصيل المستهدفة واستنباط الحلول الممكنة ومفاضلتها لاختيار انسبها اقتصاديا .

وتستغرق هذه الدراسة سنة تقريبا وتبلغ تكلفتها التقديرية اثنين مليون دولار امريكى .. اعربت عدة دول غربية عن استعدادها لتمويل هذه الدراسة

ب - مرحلة دراسة الجدوى وتشمل التوسع التفصيلى فى الحل المختار من خلال مرحلة الجدوى استكمال الدراسات فى كافة القطاعات الأخرى من الاقتصاد المصرى . لاعداد المخطط القومى المصرى والمخططات القومية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المصرية على مدى الخمسة والعشرين سنة القادمة مع اعداد الخطة الخمسية التنفيذية الأولى تفصيلا والخطوط الرئيسية للخطط الخمسية المتتالية . وتستغرق هذه الدراسة ثلاث سنوات وتبلغ تكلفتها التقديرية ٢٥ مليون دولار امريكى .. وبديهى انه يمكن تمويل هذه الدراسة ايضا من دول صديقة او مؤسسات مالية دولية

ج - مراحل الدراسات التنفيذية والتنفيذ الميدانى المتتالى والذى يمكن تمويلها من خلال الشركات المقامة لاستغلال هذه المشروعات اذا توافر العائد الذى يمكن من ناتجه تسديد القروض الوطنية والدولية الممنوحة .

**اذن لا محالة من البدء فى هذه الدراسات باسرع ما يمكن :** مستغلين فى ذلك اعظم الخبرات العالمية جنبا الى جنب مع الخبرات المصرية وبعيدا عن بيروقراطية الأجهزة الحكومية والسياسات الوقتية للوزارات المتغيرة .

**٧ - بديهى ان :** مشروع مصر المستقبل - **فكرة لمخطط قومى** - يشكل الرى فيها ركنا اساسيا كما تشكل فيه الزراعة ركنا اساسيا وتشترك كل القطاعات الاقتصادية فى مصر فى تقييم تكلفته وما يعود به من نفع ، وحيث ان وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى قررت دراسته سنة ١٩٧٤ بناء على تأييد استاذ الرى الدكتور حماد يوسف العميد السابق لكلية هندسة جامعة الاسكندرية والتوصية الكتابية الصادرة عن شركة ارثرديليتل الامريكية وشركة بكتل انترناشونال الامريكية مؤكدين سلامة الفكرة وخلوها من اى عقبة فنية لا يمكن التغلب عليها - ونظرا لطرح المشروع جانبا دون البدء فى اى دراسة علمية عندما تغيرت وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى - راينا طرح المشروع على شعب مصر وولى امرها السيد رئيس الجمهورية من خلال الصحف المصرية - وفوجئنا بالسيد وزير الرى ينبرى ليؤكد فى الصحف وامام مجلس الشعب ودون الاجتماع بنا عدم جدوى المشروع - قمنا باعداد الدراسة الاولية لجانب الرى من هذا المشروع باشراك شركة بوناردوجارديل السويسرى فجاءت دراستهم تؤكد امكانية توفير المياه فى المرحلة الاولى لاستزراع ١٣ مليون فدان اى بزيادة قدرها ٧,٣ مليون فدان . ورغم اجتماعنا واتفاقنا مع ممثلى الهيئات التابعة لوزارة الرى على امكانية توفير المياه وامكانية استصلاح اراضى جديدة فى الصحراء مع اختلافنا فى كمية المياه ومسطح الأراضى الا اننا لا نزال نقرا ونستمع الى الانفعالات الشديدة للسيد وزير الرى الذى لا يزال يصر انه اقنعنى على سحب مشروعى لعدم جدواه !!! فى الوقت الذى ينشر السيد الوزير البيان الذى اعددنا نشره فى هذه الصفحة !!

اذن لا محالة من استمرارى فى المناداه لكل مصرى ومصرية :

ان يشاركونى الدعاء والجهد والصبر وانتظار البدء فى الدراسة الجدية لمستقبل بلدنا وحياة اولادنا ولايزال مشروعى قائما خطوة نحو رخاء بلدنا الحبيب ..

ان هذا المشروع ملك لمصر كلها ، ولا يخضع لوزير واحد يمكن ان يضع نفسه فى موضع الحكم والخصم فى وقت واحد ، بالنسبة لمشروع قومى اقره واعتمده خبراء عالميون ( آرثر دى لتل ، وشركة بكتل ) كذلك بيوت الخبرة السويسرية ولا يرتضيه ان يتقدم اى فرد بمشروع لصالح مصر ولا تكون وزارته هى صاحبته .

ان هذا المشروع مشروع قومى يتحتم ان تنظر فى امره لجنة من خبراء مصريين ، يقابلها لجنة من خبراء اجانب متخصصين ، ويكون القرار فى النهاية بناء على دراسة الجانبين - للسيد رئيس الجمهورية فهو مشروع تدخل فيه جميع الوزارات والمصالح ( زراعة . رى . كهرباء . طرق . اسكان . تعمير .. الخ ) .. وليس وزارة واحدة ، وذلك تحت ظل خطة قومية للقرن العشرين ، وصدق الله فى كتابه اذ يقول « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

**مشروع مصر المستقبل معروض فى مكتب الدكتور ابراهيم مصطفى كامل ٢٠ شارع حسن صبرى شقة ٧ الدور الثانى - الزمالك - وكذلك فيديو كاسيت عن المشروع .... الدعوة عامة من الساعة الرابعة مساء الى التاسعة مساء ما عدا الجمعة والسبت .**

صورة زنكوغرافية لحديث للسيد الوزير والتعليق :

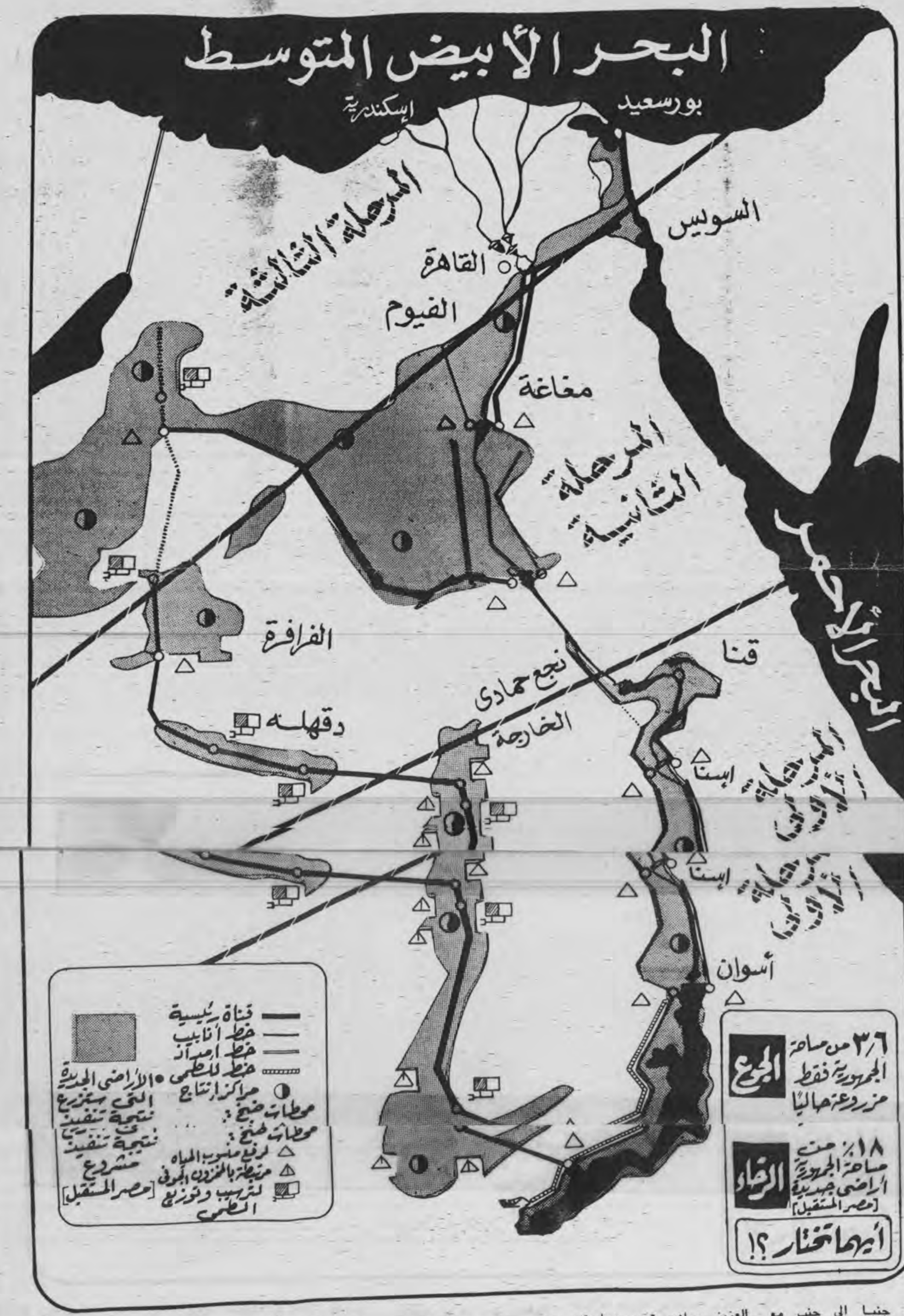**أين نصرف ما نوفره من مياه مصر .. هل فى الوادى الحالى أم فى الوادى الجديد أم فى إطار المخطط القومى المقترح ؟**